مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (30) العدد (1) 2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

تحليل واقع التجارة العربية بحثاً عن ممكنات تطويرها

الدكتور منذر خدام*

(تاريخ الإيداع 28 / 8 / 2007. قبل للنشر في 2008/1/15)

□ الملخّص □

يبين البحث أن حجم التجارة العربية الخارجية، في عام 1980، قد بلغ نحو 347 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 9.1 بالمائة، من حجم التجارة العالمية، التي بلغت في العام ذاته نحو 3802 مليار دولار. أما في عام 1998 فقد هبطت التجارة الخارجية العربية إلى 290 مليار دولار، وأصبحت تمثل 2.7 بالمائة، من حجم التجارة العالمية، التي ارتفعت إلى10635 مليار دولار. وخلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2005، طرأت تغيرات مهمة على التجارة العربية الكلية، من جراء ارتفاع أسعار النفط، بحيث فاقت وتائر نمو التجارة العربية، وتائر نمو التجارة العالمية.

أما فيما يخص التجارة العربية البينية فقد تبين، نتيجة للبحث، أن حجم هذه التجارة قد راوح بين 22.7 مليار دولار في عام 1990 و 31.3 مليار دولار في عام 2000، بزيادة وصلت إلى نحو37.8بالمائة. وفي بداية العقد الأول، من القرن الواحد والعشرين، أي قبيل دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، شهدت التجارة العربية البينية نموا ملموساً، حيث ازدادت بنسبة26.5 بالمائة، في عام 2002، قياساً بحجمها في عام 2000.

كلمات مفتاحية: تجارة خارجية، تجارة بينية، ميزان تجاري.

* أستاذ – العلوم الاقتصادية– اختصاص اقتصاد زراعي– كلية الزراعة– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم البيولوجية المجلد (30) العدد (1) 2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Biological Sciences Series Vol. (30) No. (1) 2008

Analysis of Arabian Trade Researching Possibilities to Develop It

Dr. Mounzer Khaddam*

(Received 28 / 8 / 2007. Accepted 15/1/2008)

□ ABSTRACT □

It was clear , as a result of the study, that the total value of Arab external trade was about 377 billion American Dollar in 1980, that mean 9.1%of the total value of the world trade in the same year. In the 1998 the Arab external trade was declined to 290 billion Dollar, and became 2.7% of the world trade, witch was increased to 10635 billion Dollar in the same year. Between 2000 and 2005 year, as the result of essential changes in the price of petrol that happened in the world , the value of Arab external trade was increased again and again.

On the another hand the Arab internal trade was reached value of 22.7 billion dollar in 1990 year ,but in 2000 it became 31.3 billion dollar, that mean 37.8 % increase. A new developing stage in the Arab internal trade was happened in the first years of the twenty first century, before the Arab free trade zone was interred in due, that mean a new increase in its value.

Key word : External Trade, Internal trade. Trade Balance.

* **Professor, Agricultural Economics, Agricultural Faculty, Tichreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

بعد الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية، في مراكش، في عام 1994، بدأت تظهر علامات على بوادر أولية؛ لتحسس العرب للمخاطر القادمة، من جراء السياسات الليبرالية الجديدة، وتسارع عمليات الاندماج والتكامل العولمية، وتجلت هذه العلامات في القرارات التي صدرت عن مؤتمر القمة العربية، الذي انعقد في القاهرة في عام 1996[1]. بناء على هذه القرارات اجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، في العام التالي، وأقر برنامجا تنفيذيا، لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لتبدأ معها مرحلة جديدة من الجهود التكاملية الاقتصادية العربية.

ومما يجعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تختلف عن غيرها؛ من الاتفاقات التكاملية العربية العديدة، في المجال الاقتصادي، كونها، لأول مرة، تترافق مع برنامج تنفيذي، يحدد التزامات محددة، على الدول العربية المنضمة إلى الاتفاقية، وعددها سبع عشرة دولة، ينبغي تنفيذها[1]. وقد ميز البرنامج بين ثلاثة أنواع من الالتزامات[2]:

النوع الأول؛ ويشمل إلغاء الرسوم الجمركية خلال فترة عشر سنوات(اختصرت لاحقا إلى سبع سنوات)، تبدأ من عام 1998، بواقع 10 بالمائة سنويا،(عدلت هي الأخرى) على جميع السلع، ذات المنشأ الوطني، وفق المعايير التي يضعها المجلس الاقتصادي العربي، واستثناء السلع الممنوعة، لأسباب صحية، أو أمنية، أو دينية، وكذلك السلع التي نص عليها البرنامج الزراعي العربي.

النوع الثاني؛ ويشمل إلغاء الضرائب التي تفوق قيمتها قيمة الخدمات المقدمة للسلع المستوردة، مثل رسوم تفريغ البضائع في الموانئ أو تحميلها، والرسوم القنصلية، وغيرها. يتعين بموجب البرنامج التنفيذي، لمنطقة التجارة الحرة، دمج هذه الرسوم، وغيرها من الرسوم، ذات الأثر المماثل، في التعريفة الجمركية، وإخضاعها للتخفيض.

النوع الثالث؛ ويتعلق بالقيود الكمية التي يتعين إزالتها فوراً، وكذلك إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية، التي تعيق حركة دخول البضائع العربية وخروجها، من الدول العربية وإليها.

ثمة آمال كبيرة معقودة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي دخلت حيز التنفيذ الكامل، منذ مطلع العام 2005، لفتح الأسواق العربية، على نحو خاص، أمام المنتجات العربية، و التأسيس المتين للتكامل بين الاقتصاديات العربية، وحفز التنمية الشاملة، في كل قطر عربي، من منظور تكاملي، وصولاً إلى تحقيق الاتحاد الجمركي، بما يحقق شروطاً أفضل، للتعاون مع التكتلات الاقتصادية، الإقليمية الأخرى، ويهيئ الظروف لمواجهة التحديات التي سوف تفرضها منظمة التجارة العالمية.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من الوظيفة المهمة التي تؤديها التجارة الخارجية عموماً، والتجارة العربية البينية خصوصا، بالنسبة إلى النمو الاقتصادي. وتزداد فعالية هذه الوظيفة بقدر ما تأخذ التجارة أشكالاً وأطراً منظمة. في هذا المجال يكاد العرب يتفردون من حيث توافر عوامل التكتل الاقتصادي الفاعل، ولا ينقصهم سوى توافر الإرادة السياسية. في هذا البحث سوف نسلط الضوء على واقع التجارة العربية الكلية، والتجارة العربية البينية، مستهدفين ما يلي:

1- استكشاف واقع التجارة العربية الكلية، والبينية.

---

[1] الدول هي: العراق، سورية، لبنان، الأردن، فلسطين، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، اليمن، جمهورية مصر العربية، السودان، ليبيا، تونس، المغرب.

أما الدول التي لم تنضم إليها بعد فهي: الجزائر، جيبوتي، الصومال، جزر القمر، موريتانيا.

2- تحديد المشكلات التي تعاني منها، والعقبات التي تحول دون تطويرها.
3- تحديد المخارج الممكنة لتفعيل التجارة العربية البينية.

منهج البحث ومصادر بياناته:

يعتمد البحث بشكل رئيس على المنهج الوصفي التحليلي، في معالجته لموضوعه. وقد سلك البحث المسار الآتي: لقد بحث أولا في واقع التجارة العربية الكلية، خلال الفترة؛ من 2001 إلى 2005، بصورة إجمالية، وبحسب الصادرات والواردات، لينهي هذا المبحث بإلقاء الضوء على واقع الموازين التجارية العربية، وعلى توجهات التجارة الخارجية العربية، سواء بالنسبة إلى الصادرات أم الواردات.

في المبحث الثاني؛ توقف البحث عند واقع التجارة العربية البينية، وتوجهاتها، مشخصا المشكلات التي تعانيها، مستكشفا آفاق تطورها في المستقبل، لينتهي بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

أما فيما يخص معطيات البحث، فقد تم الاستعانة، بالدرجة الأولى، بما توفره التقارير الاقتصادية العربية الموحدة من معطيات، إضافة إلى مصادر البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، إلى جانب المصادر الوطنية.

المناقشة:

1 – واقع التجارة العربية الكلية.

تشير البيانات الإحصائية المتوافرة إلى أن حجم التجارة العربية الخارجية، في عام 1980، قد بلغ نحو 347 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 9.1 بالمائة من حجم التجارة العالمية، التي بلغت، في العام ذاته، نحو 3802 مليار دولار. أما في عام 1998 فقد هبطت التجارة الخارجية العربية إلى 290 مليار دولار، وأصبحت تمثل 2.7 بالمائة فقط من حجم التجارة العالمية، التي ارتفعت إلى10635 مليار دولار. وينطبق هذا الاتجاه، للتغيرات الحاصلة في التجارة العربية الكلية، على حجم الصادرات والواردات العربية. لقد سجلت الصادرات العربية، خلال الفترة ذاتها، انخفاضا من مستوى 12.5 بالمائة، من حجم الصادرات العالمية الكلية، في عام 1980، إلى 2.5 بالمائة في عام 1998. وانخفضت الواردات من مستوى 5.8 بالمائة، من حجم الواردات العالمية الكلية، إلى 2.7 بالمائة. وأكثر من ذلك؛ فقد سجلت الموازين التجارية العربية، في عام 1980، فائضا وصل إلى 123 مليار دولار، في حين وقعت، في عام 1998، في عجز؛ مقداره نحو 6 مليار دولار[3].

خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2005، طرأت تغيرات هامة على التجارة العربية الكلية، من جراء ارتفاع أسعار النفط،بحيث فاقت وتائر نمو التجارة العربية،وتائر نمو التجارة العالمية.انظر الجدول (1)

الجدول 1: حجم التجارة الخارجية العربية بالقياس إلى حجم التجارة العالمية

البيان/السنة	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات العالمية(مليار $)	6134.1	6389.2	7465.4	9067.4	10196.7

معدل التغير السنوي	3.69-	4.15	16.84	21.45	12.45
الصادرات العربية (مليار $)	238.14	247.48	308.2	408.1	559.4
معدل التغير السنوي	5.89-	1.38	27.88	32.41	37.07
الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية	3.9	3.8	4.1	4.5	5.5
الواردات العالمية(مليار $)	6409.6	6704.3	7684.6	9331.0	10606.0
معدل التغير	3.03-	4.59	14.62	21.42	13.66
الواردات العربية (مليار $)	162.7	175.3	198.7	258.3	314.1
معدل التغير	4.36	7.74	13.34	29.99	21.60
الواردات العربية إلى الواردات العالمية	2.5	2.6	2.6	2.8	3.0

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، ولعام 2006 [4]
– صندوق النقد الدولي– اتجاهات التجارة الخارجية

تبين معطيات الجدول(1) أن الصادرات العالمية قد نمت خلال الفترة الممتدة بين عام 2000، وعام 2005، بمقدار 60.09 بالمائة، وكان أعلى معدل للتغير قد حصل في عام 2004، إذ نمت الصادرات بمقدار 21.45 بالمائة، قياسا بعام 2003. أما أدنى معدل للتغير فقد حصل في عام 2001، إذ تراجعت الصادرات العالمية بمقدار -3.69 بالمائة، قياسا بعام 2000.

أما الصادرات العربية فقد نمت خلال الفترة ذاتها بنسبة 58.2 بالمائة، وإذا أخذنا بدايةً للفترة عام 1998، يصبح النمو يعادل 309.2 بالمائة؛ أي أن الصادرات العربية قد تضاعفت ثلاث مرات، وهذا يعود، بالدرجة الأولى، إلى ارتفاع أسعار النفط. ولقد حصل أعلى معدل لتغيرها في عام 2000، إذ حققت نموا، بلغ نحو 47.76 بالمائة، قياسا بحجمها في عام 1999، في حين شهدت في العام 2001 تراجعا بنسبة -5.89 بالمائة، وهو العام ذاته الذي شهد تراجعا في حجم الصادرات العالمية.

وبالموازنة بين حجم الصادرات العربية، وحجم الصادرات العالمية، نلاحظ أن حصة الصادرات العربية، من الصادرات العالمية، قد نمت هي الأخرى، فبينما كانت لا تزيد على 2.5 بالمائة في عام 1998، أصبحت 4 بالمائة في عام 2000، لترتفع إلى 5.5 بالمائة في عام 2005، أي أنها تضاعفت مرتين.

من جهتها الواردات العالمية قد نمت خلال الفترة ذاتها، أي بين عام 2000 وعام 2005، بنسبة 60.44 بالمائة، أو 91.64 بالمائة، إذا اعتمدنا بداية للفترة عام 1998، قابلها نمو الواردات العربية بنسبة 101.47 بالمائة تقريباً. وقد حققت الواردات العالمية أعلى معدل للتغير في عام 2004، في حين حققت تغيرا سلبيا، في عام 2001، بلغ نسبة – 3.03 بالمائة. وبالمقابل فقد حققت الواردات العربية أعلى معدل للتغير في عام 2004، في حين كان نموها سلبيا، في عام 1999، بنسبة– 4.67 بالمائة. ومن المعروف أن عام 2004 هو عام الطفرة في أسعار النفط، لذلك كان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على حجم الصادرات والواردات العربية الكلية، غير أن نمو الصادرات العربية كان أعلى من نمو الواردات، وهذا، في ذاته، أمر جيد، حيث يؤمن فوائض معينة للاستثمار. وبالموازنة بين حجم الواردات العربية

وحجم الواردات العالمية، نلاحظ أن الواردات العربية قد حافظت على وضع مستقر نسبيا، أي راوحت حصة الواردات العربية من الواردات العالمية بين 2.5 بالمائة و3 بالمائة.

إن المشهد السابق الذي كونته المعطيات، الواردة في الجدول (1)، سوف يختلف بعض الشيء في حال نظرنا في صادرات كل دولة عربية وارداتها، على حدة. انظر الجدول(2) .

الجدول 2 : تطور الصادرات العربية الإجمالية خلال الفترة 2001-2005-فوب (الوحدة: مليار دولار)

السنة/ الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	% نمو 2001/2005	متوسط النمو السنوي للفترة
الأردن	1.90	2.19	2.36	3.25	3.62	90.53	18.11
الإمارات	48.77	52.16	67.13	91.00	115.5	136.8	27.37
البحرين	5.65	5.88	6.72	7.62	10.13	79.29	15.86
تونس	6.62	7.53	8.61	9.33	11.32	71.0	14.20
الجزائر	19.13	18.69	26.28	31.35	47.19	146.6	29.34
جيبوتي	0.0757	0.0825	0.089	0.034	0.036	52.4-	10.49-
السعودية	68.06	72.56	93.36	126.16	180.5	165.2	33.04
السودان	1.68	1.94	2.54	3.77	4.82	186.9	37.38
سورية	5.28	6.55	5.76	5.04	6.15	16.48	3.30
الصومال	0.070	0.107	0.143	0.188	0.251	258.5	51.71
العراق	12.87	12.21	9.71	17.81	25.86	100.9	20.19
عمان	11.07	11.17	11.66	13.38	18.60	68.02	13.60
قطر	10.87	10.97	13.38	18.68	21.86	101.1	20.22
الكويت	16.24	15.36	21.79	30.08	46.87	188.6	37.72
لبنان	0.89	1.04	1.52	1.74	1.87	110.1	22.02
ليبيا	10.94	9.85	14.43	21.31	31.21	185.2	37.06
مصر	7.24	7.25	8.98	12.27	16.07	121.9	24.39
المغرب	6.97	7.87	9.45	9.91	10.66	52.94	10.59
موريتانيا	0.347	0.319	0.320	0.421	0.452	30.26	6.05
اليمن	3.36	3.64	3.92	4.70	6.37	89.58	17.92
المجموع	238.14	247.48	308.23	408.12	559.1	134.8	26.96

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملحق 1/8 [5]

لقد حققت الكويت، في عام 2005، قياساً بعام 2004، أعلى معدل نمو، في صادراتها، إذ بلغ 55.8 بالمائة، تلتها الجزائر؛ بنسبة 50.5 بالمائة، ثم ليبيا؛ بنسبة 46.4 بالمائة، ثم العراق؛ بنسبة 45.2 بالمائة، ثم السعودية؛ بنسبة

43.1 بالمائـة، ثـم عمـان؛ بنسبة 39 بالمائـة، ثـم اليمن؛ بنسبة 35.5 بالمائـة، ثـم البحـرين؛ بنسبة 32.9 بالمائـة، ثـم مصر؛ بنسبة 31 بالمائة..الخ.

أما إذا نظرنا إلى معدلات نمو الصادرات، خلال الفترة المدروسة ككل، فإن ترتيب الدول العربية يختلف. من هذه الناحية؛ نجد أن الصومال يحتل المرتبة الأولى، بنسبة نمو، بلغت 258.5 بالمائة، يليه الكويت، بنسبة نمو، بلغت188.6 بالمائة، ثم السودان، بنسبة نمو، بلغت 186.9 بالمائة، ثم ليبيا، بنسبة 185.2بالمائة، تليها السعودية، بنسبة نمو، بلغت 165.2بالمائة. أما جيبوتي فقد تراجعت صادراتها، خلال الفترة المدروسة، بنسبة52.4 بالمائة.

أما من حيث حجم الصادرات، في عام 2005، فإن السعودية تحتل المرتبة الأولى بلا منازع، إذ بلغت صادراتها، في ذلك العام، نحو 180.57مليار دولار، تليها الإمارات العربية المتحدة، بمبلغ قدره 115.45 مليار دولار، ثم الجزائر، بمبلغ 47.19 مليار دولار، ثم الكويت، بمبلغ 46.87 مليار دولار، ثم ليبيا، بمبلغ 31.21 مليار دولار، ثم العراق بمبلغ 25.86 مليار دولار..الخ.

من جهة أخرى؛ فإن الواردات العربية أيضا قد ازدادت كثيرا خلال الفترة المدروسة.انظر الجدول (3).

تبين معطيات الجدول (3) أن سورية قد سجلت أعلى نمو للواردات، في عام 2005، قياساً بعام 2004 ، إذ سجلت نسبة زيادة بلغت 65.8 بالمائة، تلتها لبنان، بنسبة 38.5 بالمائة، ثم جاءت المغرب، بنسبة 38.4 بالمائة، في المرتبة الثالثة، تلتها، في المرتبة الرابعة، السودان، بنسبة 32.4بالمائة، ثم الكويت، بنسبة 31.1 بالمائة، ثم الصومال، بنسبة 30 بالمائة، ثم الإمارات، بنسبة 28.3 بالمائة، ثم مصر، بنسبة 27 بالمائة..الخ، في حين تراجعت الواردات الليبية، بنسبة–0.6 بالمائة.

ومن خلال الموازنة بين الواردات في عام 2005، وعام 2001، نجد أن السودان يحتل المرتبة الأولى، بنسبة زيادة، بلغت327.22 بالمائة، تلته موريتانيا، بنسبة زيادة، بلغت 258.29 بالمائة، تلتها قطر، بنسبة زيادة، بلغت 190.13 بالمائة، ثم جاءت الكويت في المرتبة الرابعة، بنسبة 122.11بالمائة، والعراق، بالمرتبة الخامسة، بنسبة زيادة، بلغت 118.9 بالمائة...الخ.

أما من حيث القيمة المطلقة، للواردات في عام 2005، فقد جاءت السعودية في المرتبة الأولى، حيث بلغت وارداتها59.46 مليار دولار، تلتها الإمارات بمبلغ 55.1 مليار دولار، ثم العراق بمقدار 27.34 مليار دولار، ثم مصر بمبلغ 20.86 مليار دولار، ثم المغرب بمبلغ 20.37مليار دولار، ثم الجزائر بمبلغ 20.14 مليار دولار..الخ.

وبطبيعة الحال، ورغم أهمية البيانات التي ناقشناها، فإنها تبقى ناقصة الدلالة، إذا لم ننظر فيها من زاوية الموازين التجارية الخارجية، للدول العربية، للكشف عن حجم الفوائض التجارية مع الخارج. انظر الجدول(4).

الجدول 3: تطور الواردات العربية–فوب (الوحدة: مليار دولار)

السنة/ البلد	2001	2002	2003	2004	2005	معدل الزيادة 2000/2005	متوسط الزيادة السنوي للفترة

الأردن	4.87	5.07	5.74	8.18	10.49	115.40	23.08
الإمارات	30.07	32.53	39.45	53.28	55.10	83.24	16.65
البحرين	4.30	5.01	5.65	6.48	7.94	84.65	16.93
تونس	9.55	10.44	11.69	12.36	14.23	49.01	9.80
الجزائر	9.89	11.75	14.16	17.37	20.14	103.64	20.73
جيبوتي	0.294	0.321	0.378	0.315	0.352	19.73	3.95
السعودية	31.18	52.29	36.91	44.74	59.46	90.70	18.14
السودان	1.58	2.44	2.88	4.07	6.75	327.22	65.44
سورية	4.74	5.07	5.09	7.41	9.64	103.38	20.68
الصومال	0.313	0.338	0.347	0.374	0.420	34.19	6.84
العراق	12.49	9.34	9.45	20.27	27.34	118.90	23.78
عمان	5.93	6.29	6.80	8.86	9.48	59.87	11.97
قطر	3.75	4.80	5.93	8.29	10.88	190.13	38.03
الكويت	7.87	9.00	10.98	12.63	17.48	122.11	24.42
لبنان	7.29	6.44	7.16	9.39	9.33	27.98	5.60
ليبيا	4.41	4.39	4.30	6.30	8.00	81.41	16.28
مصر	14.76	15.13	12.30	15.07	20.86	41.33	8.27
المغرب	10.78	11.88	15.34	17.81	20.37	64.88	12.98
موريتانيا	0.374	0.355	0.386	1.29	1.34	258.29	51.66
اليمن	2.46	2.91	3.64	3.71	4.41	79.27	15.85
المجموع	166.99	175.86	198.66	258.29	314.08	88.08	17.62

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006. الملحق 1/8[6]

الجدول 4: تطور رصيد الموازين التجارية للدول العربية خلال الفترة 2005/2001 (مليار دولار)

البلد	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	2.97-	2.88-	3.38-	4.93-	6.87-
الإمارات	18.70	19.63	27.68	37.72	60.40
البحرين	1.35	0.87	1.07	1.14	2.19
تونس	2.93-	2.91-	3.08-	3.03-	2.91-
الجزائر	9.24	6.94	12.12	13.98	27.05
جيبوتي	0.22-	0.24-	0.29-	0.28-	0.32-
السعودية	36.88	19.27	56.45	81.42	121.04
السودان	0.10	0.46-	0.34-	0.30-	1.93-
سورية	0.54	1.48	0.67	2.37-	3.49-
الصومال	0.24-	0.27-	0.21-	0.19-	0.17-

العراق	0.38	2.87	0.26	2.46-	1.48-
عمان	5.14	4.88	4.86	4.52	9.12
قطر	7.12	6.17	7.45	10.39	10.98
الكويت	8.37	6.36	10.81	17.45	29.30
لبنان	6.40-	5.40-	5.64-	7.52-	7.46-
ليبيا	6.53	5.46	10.13	15.01	23.21
مصر	7.52-	7.88-	3.41-	2.80-	4.79-
المغرب	3.82-	4.01-	5.89-	7.90-	9.71-
موريتانيا	0.03-	0.04-	0.07-	0.92-	0.89-
اليمن	0.90	0.73	0.28	0.99	1.96
المجموع	71.15	71.62	109.57	149.83	245.02

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى بيانات الملحق 1/8 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.[7]

تبين معطيات الجدول 4 أن الموازين التجارية العربية، ككل، قد حققت فائضا تجاريا كبيرا، بلغ في عام 2005 نحو 245.35 مليار دولار، وقد حققت السعودية أعلى فائض تجاري، حيث بلغ في العام ذاته نحو 121.04مليار دولار، تلتها الإمارات العربية، بمبلغ 60.40 مليار دولار، ثم الكويت، بمبلغ 29.30 مليار دولار، ثم الجزائر، بمبلغ 27.05 مليار دولار، ثم ليبيا، بمبلغ 23.21 مليار دولار،، ثم قطر، بمبلغ 10.98 مليار دولار، ثم عمان، بمبلغ 9.12 مليار دولار، وجميع هذه الدول نفطية، بمعنى أن فوائضها التجارية تعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط.

من جهة أخرى؛ فإن الموازين التجارية، للدول غير النفطية، تعاني عجوزات كبيرة. من هذه الناحية، فإن أكبر عجز تجاري قد حصل، في عام 2005، في المغرب، إذ بلغ 9.71 مليار دولار، تلاه لبنان، بعجز بلغ 7.46 مليار دولار، ثم جاء الأردن، في المرتبة الثالثة، بعجز بلغ6.87 مليار دولار، ثم مصر، بعجز بلغ 4.79 مليار دولار، ثم سورية، بعجز بلغ 3.49 مليار دولار..الخ. وإن إجمالي العجوزات، في الموازين التجارية العربية، لا تشكل سوى نسبة 16.05 بالمائة، من حجم الفوائض التجارية العربية، وفي ظروف من التعاون العربي الجدي، يمكن تغطيتها، من خلال تنشيط الاستثمار العربي، في الدول التي تعاني عجوزات في موازينها التجارية، أو تشغيل العمالة الفائضة لديها في الدول النفطية.

2 – التجارة العربية حسب الكتل الدولية والدول.

إن العلاقات الاقتصادية الخارجية يفترض بها أن تعكس المصالح المتبادلة بين الدول المشاركة فيها، غير أنها، في ظروف العولمة، غالبا ما تستخدم أداة للهيمنة والابتزاز السياسي، ولذلك فهي تحدد، إلى درجة كبيرة، العلاقات الارتباطية بين الاقتصاديات الوطنية، واقتصاديات الدول الأجنبية، ومدى تحكم هذه الأخيرة بالحراك الاقتصادي الوطني. فعلى سبيل المثال، عندما تكون أكثر من 50 بالمائة من مبادلات سورية التجارية، استيرادا وتصديرا، هي مع الاتحاد الأوربي، هذا يعني ببساطة امتلاك الاتحاد الأوربي قوة تأثير كبيرة في تطور الاقتصاد السوري. لتكوين صورة عن اتجاهات التجارة الخارجية العربية، انظر في معطيات الجدول(5).

الجدول 5: اتجاهات الصادرات العربية خلال الفترة 2001-2005 (مليار دولار)، ومعدل تغيرها خلالها بالقياس إلى عام 2001

الدول/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	متوسط التغير خلال الفترة
العالم	238.14	247.48	308.24	408.13	559.43	
معدل التغير	0	3.9	29.44	71.38	134.92	26.98
الاتحاد الأوربي	56.36	56.79	68.77	96.58	117.40	
معدل التغير	0	0.76	22.02	71.36	108.30	21.66
الدول العربية	17.20	20.94	25.34	34.00	45.28	
معدل التغير	0	21.8	47.33	97.67	193.26	32.65
الولايات المتحدة	27.00	24.81	33.64	45.37	62.27	
معدل التغير	0	8.1-	24.59	68.04	130.63	26.13
أسيا	58.45	57.29	71.76	100.04	133.56	
معدل التغير	0	1.98-	22.77	71.15	128.50	25.70
اليابان	35.73	33.18	39.05	50.19	67.92	
معدل التغير	0	7.1-	9.29	41.25	90.09	18.02
الصين	6.36	7.38	11.02	17.93	25.35	
معدل التغير	0	16.0	73.27	181.92	298.58	59.72
باقي دول أسيا	16.35	16.72	21.69	31.91	40.28	
معدل التغير	0	2.2	32.66	95.17	146.36	29.27
باقي دول العالم	79.12	87.64	108.7	132.12	200.90	
معدل التغير	0	10.8	37.39	66.99	153.92	30.78

المصدر:- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006 [8]

- صندوق النقد الدولي: اتجاهات التجارة الخارجية/2006
- تقديرات صندوق النقد العربي (انظر الملحق 2/8 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006)

تبين المعطيات الواردة، في الجدول رقم (5)، أن الصادرات العربية تتوجه، بصورة رئيسة، إلى آسيا، والاتحاد الأوربي، إذ بلغ حجم الصادرات العربية إلى آسيا، في عام 2005، نحو 133.56 مليار دولار، أي ما يعادل 23.87 بالمائة، من إجمالي الصادرات العربية، في ذلك العام، في حين بلغت الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوربي نحو 117.40 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 20.98 بالمائة. وعلى مستوى الدول، فقد احتلت اليابان المرتبة الأولى، إذ بلغت الصادرات العربية إليها، في عام 2005، نحو 67.92 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 50.85 بالمائة، من حجم الصادرات العربية إلى آسيا، أو 12.14 بالمائة، من حجم الصادرات العربية الكلية، في ذلك العام. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية، بحجم صادرات عربية إليها، بلغ نحو 62.23 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 11.12 بالمائة، من مجمل الصادرات العربية، في ذلك العام. ومع أن الصادرات العربية إلى الصين لا تزال محدودة نسبيا، فهي، في عام 2005، قد بلغت نحو 25.35 مليار دولار فقط، أي ما يعادل نحو 4.53 بالمائة، من إجمالي الصادرات

العربية، إلا أنها تتغير بوتائر عالية، بلغت، في عام 2005، قياساً بعام 2001، نحو 298.58 بالمائة، وهناك آفاق واعدة لزيادة الصادرات العربية إلى الصين، في السنوات القادمة، بالنظر إلى سرعة نمو الاقتصاد الصيني.

من حيث بنية الصادرات العربية، فإن المواد الخام، وخاصة النفط ومشتقاته، تحتل المرتبة الأولى في الصادرات العربية، بنسبة تزيد على 80 بالمائة، من حجم الصادرات العربية الكلية، تليها المنتجات الزراعية، اما السلع الصناعية فلا تزال مساهمتها ضعيفة. وإن النمو السريع نسبيا، في حجم الصادرات العربية، (16.3% وسطيا، خلال الفترة، من عام 2000 إلى عام 2005)، تعكس بالضبط هذه البنية المعتمدة على الصادرات النفطية، وعلى ازدياد أسعارها.

من جهة أخرى، لو نظرنا في توجهات الواردات العربية، خلال الفترة من عام 2001 إلى عام 2005، سوف نلاحظ الاتجاه العام ذاته، الذي لاحظناه في الصادرات العربية. انظر الجدول(6).

تشير البيانات الواردة، في الجدول (6)، أن الاتحاد الأوربي يحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة الواردات العربية منه، إذ بلغت، في عام 2005، نحو136.93 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 43.59 بالمائة من إجمالي قيمة الواردات العربية، جاءت بعده آسيا، بقيمة واردات عربية منها، بلغت نحو79.35 مليار دولار، او ما يعادل نحو 25.26بالمائة، من قيمة الواردات العربية الإجمالية.

أما من حيث سرعة نمو الواردات العربية فلا تزال الصين تحتل المكانة الأولى، إذ نمت واردات العرب منها في عام 2005، قياساً بعام 2001، بنحو 278.59 بالمائة، جاءت بعدها بقية الدول الأسيوية، بمعدل زيادة، وصل إلى 151.72 بالمائة، ثم جاءت الدول العربية، بمعدل بلغ 127.45 بالمائة، تلتها دول الاتحاد الأوربي، بمعدل بلغ 107.8 بالمائة. اللافت في معطيات الجدول (6) تراجع الواردات من بقية دول العالم، بنسبة 24.16 بالمائة، في عام 2005، قياساً بعام 2001.

الجدول 6: اتجاه الواردات العربية خلال الفترة 2001–2005 (مليار دولار) ومعدل تغيرها بالقياس إلى عام 2001

الدول/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	متوسط التغير
العالم	166.99	175.86	198.66	258.29	314.08	
معدل التغير #	0	5.3	18.97	54.67	88.08	17.62
الاتحاد الأوربي	65.89	74.49	87.14	112.22	136.93	
معدل التغير	0	13.51	32.25	70.31	107.82	21.56
الدول العربية	17.08	20.43	21.72	28.89	38.85	
معدل التغير	0	19.61	27.17	69.15	127.46	25.49
الولايات المتحدة	16.23	16.56	16.84	23.54	30.52	
معدل التغير	0	2.03	3.76	45.04	88.05	17.61
آسيا	30.31	36.27	44.68	62.26	79.35	
معدل التغير	0	19.66	47.41	105.41	161.79	32.36
اليابان	10.27	12.09	13.43	16.31	18.31	
معدل التغير	0	17.72	30.77	58.81	78.29	15.66
الصين	6.96	8.98	12.30	19.84	26.35	
معدل التغير	0	29.02	76.72	185.06	278.59	55.72

باقي دول آسيا	13.07	15.19	18.94	26.09	34.68	
معدل التغير	0	16.22	44.91	99.62	151.72	30.34
باقي دول العالم	37.46	28.10	28.26	31.37	28.41	
معدل التغير	0	24.99-	24.56-	16.26-	24.16-	4.83-

المصدر: - الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006[9]

- صندوق النقد الدولي : اتجاهات التجارة الخارجية/2006
- تقديرات صندوق النقد العربي/2006
- انظر الملحق 2/8 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.

3 - التجارة العربية البينية:

تشير معطيات صندوق النقد العربي إلى أن حجم التجارة العربية البينية، خلال عقد التسعينات، من القرن العشرين، تراوح بين 22.7 مليار دولار في عام 1990، و 31.3 مليار دولار في عام 2000، بزيادة وصلت إلى نحو37.8بالمائة، شكلت منها الصادرات نحو 13.9 مليار دولار، والواردات 8.8 مليار دولار، في عام 1990، لترتفع على التوالي إلى 16.3 مليار دولار للصادرات، و15 مليار دولار للواردات، في عام 2000، ما يعادل كنسب مئوية (17.26) و(70.45) بالمائة على التوالي، للصادرات والواردات. وفي النصف الأول من العقد الأول، من القرن الواحد والعشرين، أي قبيل دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ، شهدت التجارة العربية البينية نموا ملموساً، إذ ازدادت بنسبة26.5 بالمائة، في عام 2002 قياساً بحجمها في عام 2000. وازدادت الصادرات، خلال الفترة ذاتها، بنسبة 30.67 بالمائة، في حين ازدادت الواردات بنسبة 21بالمائة.

غير أن المشهد يبدو مختلفا في حال النظر إلى التجارة العربية البينية، قياساً بالتجارة العربية الكلية، هنا سوف نلاحظ تراجعا ملحوظا في حجمها. ففي حين كانت نسبة التجارة العربية البينية من التجارة العربية الكلية، في عام 1990، تبلغ نحو 9.4 بالمائة، نجدها قد تراجعت إلى 7.6 بالمائة، في عام 2000. وينطبق ذلك على الصادرات العربية البينية، حيث تراجعت من 10 بالمائة في عام 1990، إلى 6.4 بالمائة في عام 2000. أما نسبة الواردات العربية البينية، من حجم الواردات العربية الكلية، فقد سجل نموا طفيفيا، من 8.7 بالمائة في عام 1990، أصبحت 9.6 بالمائة في عام 2000. أما في عام 2002 فقد تحسن الوضع قليلا قياساً بعام 2000[10].

مما لا شك فيه أن بدء دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في عام 1998 قد أخذ يؤدي دورا متناميا في زيادة حجم التجارة العربية البينية. لتكوين صورة عن تطور الصادرات العربية البينية انظر معطيات الجدول (7).

الجدول 7: تطور الصادرات العربية البينية خلال الفترة 2001-2005- فوب (مليون دولار)

الدولة/السنة	2001	2002	2003	2004	2005	معدل التغير 2001/2005
الأردن	960.3	1044.8	975.8	1334.7	1545.5	60.93

الإمارات	2580.1	3158.0	4237.4	5886.9	6860.6	165.90
البحرين	616.9	647.9	809.5	810.8	906.8	46.99
تونس	550.5	695.4	663.7	631.4	1006.9	82.90
الجزائر	340.1	474.4	658.6	816.5	1012.2	197.61
جيبوتي	134.6	130.0	169.5	222.9	238.9	76.35
السعودية	6133.3	6854.0	10196.0	14708.0	21506.4	250.64
السودان	193.3	318.8	303.6	430.0	384.7	99.01
سورية	812.4	1450.8	1202.7	1532.9	1371.0	68.75
الصومال	56.6	67.3	76.2	91.7	199.0	251.59
العراق	622.7	682.7	340.6	464.3	119.7	80.77-
عمان	1229.5	1493.1	1323.5	1587.5	2063.4	67.82
قطر	382.1	879.1	594.1	992.1	1494.7	291.18
الكويت	517.3	536.7	833.3	882.8	1832.9	254.32
لبنان	359.4	507.6	637.5	925.3	1006.3	179.99
ليبيا	592.5	499.0	521.3	617.7	934.2	57.67
مصر	624.7	803.6	1004.6	1440.6	19801.1	216.96
المغرب	285.7	293.4	319.7	324.2	374.0	30.90
موريتانيا	8.2	10.2	11.2	15.6	1.4	82.92-
اليمن	203.8	399.0	463.6	290.1	447.7	119.67
المجموع	17203.9	20945.8	25342.6	34006.0	45286.4	193.23

المصدر :الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006،ومصادر وطنية أخرى[11]

- صندوق النقد الدولي: اتجاهات التجارة الخارجية/2006
- انظر الملحق 3/8 للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

تشير معطيات الجدول (7) إلى أن حجم الصادرات العربية البينية قد نما خلال الفترة، من عام2001 إلى عام2005، بنسبة 193.23 بالمائة، في حين كان نمو الصادرات البينية، لكل دولة عربية، خلال الفترة ذاتها، شديد التباين، فبينما حققت قطر أعلى معدل نمو، حيث بلغ 291.18 بالمائة، نجد أن نمو الصادرات البينية، لكل من موريتانيا، والعراق، كان سلبيا، وهذا يعود إلى عدم استقرار الأوضاع الداخلية، في كلا البلدين العربيين، لأسباب مختلفة.

نمت أيضا الصادرات العربية البينية، لكل من الكويت، مسجلة نسبة، بلغت 254.32 بالمائة، تلتها الصومال، بنسبة نمو، بلغ 251.59 بالمائة،ثم تلتها السعودية، بنسبة نمو، بلغت 250.64 بالمائة، ثم جاءت بعدها الجزائر، بنسبة 197.61 بالمائة..الخ.

من حيث الحجم المطلق، لنمو الصادرات البينية العربية، فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى، بمبلغ 19176.4 مليون دولار، جاءت بعدها السعودية، بمبلغ 15373 مليون دولار، تلتها الإمارات العربية المتحدة، بمبلغ 4280.5مليون دولار، ثم الكويت، بمبلغ 1315.6 مليون دولار، فقطر، بمبلغ 1112.6 مليون دولار ..الخ. في حين حصل أقل نمو مطلق، في الصادرات البينية، في دولة المغرب العربي، حيث نمت صادراتها بمبلغ 88.3 مليون دولار، تلتها جيبوتي بمبلغ 104.3 مليون دولار، جاءت بعدها اليمن بمبلغ 243.9 مليون دولا، ثم ليبيا بمبلغ 341.7 مليون دولار..الخ.

وبالعلاقة مع نمو الصادرات العربية الكلية، يلاحظ أن نمو الصادرات العربية البينية قد حافظ على وتيرة نمو مستقرة، بلغت بالمتوسط، للفترة من 2001 إلى 2005، نحو 8.10 بالمائة سنويا، بل سجل نمو الصادرات العربية البينية نسبة أعلى(163.25 بالمائة)، من نسبة زيادة الصادرات العربية الكلية(135.33 بالمائة)، في عام 2005 قياساً بعام 2001. من جانب آخر، فإن الواردات العربية البينية قد سجلت تغيرا ملموسا، بعد دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ. انظر الجدول (8).

تبين معطيات الجدول(8) أن حجم الواردات العربية البينية، في عام 2005، قد ازداد قياساً بعام 2001 بنسبة بلغت 127.37 بالمائة.

أما على صعيد كل دولة عربية، فقد تفاوتت معدلات نمو وارداتها البينية، فبينما حققت السودان أعلى معدل للتغير، بلغ 321.36 بالمائة، خلال الفترة ذاتها، نجد أن جيبوتي قد حققت نموا سالبا، بلغ –89.8 خلال الفترة ذاتها.

أما قطر فقد حققت وارداتها نمواً، وصل إلى 247.83 بالمائة، خلال الفترة ذاتها، تلتها الأردن، بنسبة 205.64، وجاءت بعدها مصر، بنسبة 183.23 بالمائة، وسورية، بنسبة 181.43، والإمارات بنسبة، 171.32 بالمائة...الخ. في حين هناك دول لم تحقق وارداتها نموا كبيرا؛ مثل العراق (15.34 بالمائة)، وليبيا، بنسبة 26.61 بالمائة، والبحرين، بنسبة 37.88 بالمائة، ولبنان، بنسبة 40.17 بالمائة..الخ.

ومن خلال الموازنة بين صادرات الدول العربية البينية ووارداتها، يمكن تكوين صورة واضحة عن وضعية موازينها التجارية البينية، انظر الجدول(9).

الجدول 8: تطور الواردات العربية البينية خلال الفترة 2001–2005– سيف(مليار دولار)

البلد / السنة	2001	2002	2003	2004	2005	التغير% 2001/2005
الأردن	1161.0	1280.4	1582.2	2504.8	3548.5	205.64
الإمارات	1910.9	2147.3	2681.0	3486.5	5184.7	171.32
البحرين	469.8	573.4	635.7	726.5	647.8	37.88
تونس	660.2	668.5	824.7	802.7	1103.5	67.13
الجزائر	249.7	462.7	540.1	628.6	608.6	143.73
جيبوتي	145.3	152.6	186.6	244.7	14.8	89.8–
السعودية	2154.0	2775.0	2893.0	3780.0	4938.7	129.28
السودان	419.0	899.5	1147.6	1051.1	1765.5	321.36
سورية	446.1	607.1	683.7	1111.1	1255.5	181.43
الصومال	127.9	180.5	154.5	168.5	294.4	130.17

العراق	915.6	1582.9	912.5	1837.3	1056.1	15.34
عمان	1973.9	2067.6	1895.2	3065.3	4601.2	133.10
قطر	519.7	711.6	819.7	1205.2	1807.7	247.83
الكويت	1102.1	1258.9	1547.8	2034.7	2808.2	154.80
لبنان	942.8	967.3	920.5	1344.2	1321.6	40.17
ليبيا	450.5	428.3	436.2	383.1	570.4	26.61
مصر	1124.4	922.0	918.4	1506.9	3184.7	183.23
المغرب	1311.5	1388.8	1388.5	1567.7	2363.3	80.19
موريتانيا	52.8	67.1	50.1	56.5	43.1	18.37-
اليمن	951.1	1293.9	1505.7	1389.3	1737.2	82.65
المجموع	17088.5	20435.5	21723.7	28894.6	38855.5	127.37

المصدر:- الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006[12]

-صندوق النقد الدولي: اتجاه التجارة الخارجية/2006

- انظر الملحق 3/8 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

تشير معطيات الجدول(9) إلى أن الميزان التجاري العربي البيني قد سجل فائضا، قدره 6430.9 مليون دولار في عام 2005، وكان أكبر فائض تجاري بيني من نصيب السعودية، حيث بلغ16567.7 مليون دولار، تلتها الإمارات، بفائض بلغ 1675.9 مليون دولار، ثم الجزائر في المرتبة الثالثة، بفائض بلغ 403.6 مليون دولار، وليبيا بمبلغ 363.8 مليون دولار، والبحرين، بمبلغ 259 مليون دولار، وجيبوتي، بمبلغ224.1 مليون دولار،وسورية، بمبلغ 115.5 مليون دولار.

أما اكبر عجز تجاري بيني فقد وقعت فيه عمان، إذ بلغ 2537.8 مليون دولار، تلتها الأردن، بعجز بلغ 2003 مليون دولار، ثم المغرب، بعجز بلغ 1989.3 مليون دولار..الخ.

بطبيعة الحال تختلف اتجاهات التجارة البينية، لكل دولة عربية، بحسب قرب الدول العربية الأخرى أو بعدها، عنها، وكذلك بحسب العلاقات السياسية معها، وهيكل إنتاجها..الخ[13] فيما يخص سورية فإن المعطيات الواردة في الجدول (10) توضح اتجاه تجارتها البينية مع الدول العربية.

الجدول 9: تطور رصيد الميزان التجاري البيني للدول العربية خلال الفترة 2001-2005 (مليون دولار)

الدولة/ البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الأردن	200.7-	235.6-	606.4-	1170.1-	2003.0-
الإمارات	669.2	1010.7	1556.4	2400.4	1675.9

البحرين	147.1	74.5	173.8	84.3	259.0
تونس	109.7-	26.9	129.3-	171.3-	96.60-
الجزائر	90.4	11.7	118.5	187.9	403.6
جيبوتي	10.7-	22.6-	17.1-	21.8-	224.1
السعودية	3979.3	4079	7303	10928	16567.7
السودان	225.7-	580.7-	844-	621.1-	1380.8-
سورية	366.3	843.7	519	421.8	115.5
الصومال	71.3-	113.2-	78.3-	76.8-	95.40-
العراق	292.9-	900.2-	571.9-	1373-	936.4-
عمان	744.4-	574.5-	571.7-	1477.8-	2537.8-
قطر	137.6-	167.5	225.6-	213.1-	313.0-
الكويت	584.8-	722.2-	714.5-	975.3-	975.3-
لبنان	583.4-	459.7-	283-	418.9-	315.3-
ليبيا	142	70.7	85.1	234.6	363.8
مصر	499.7-	118.4-	86.2	66.3-	1204.6-
المغرب	1025.8-	1095.4-	1068.8-	1243.5-	1989.3-
موريتانيا	44.6-	56.9-	38.9-	40.9-	41.7-
اليمن	747.3-	894.9-	1042.1-	1099.2-	1289.5-

المصدر: أعد الجدول استنادا إلى معطيات الملحق 3/8 للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006

الجدول 10:اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية البينية السورية لعام2005 (مليون دولار)

الدولة	سورية			
	الصادرات		الواردات	
	القيمة	%	القيمة	%
الأردن	155.9	11.37	119.0	9.47
الإمارات	26	1.89	94	7.48
البحرين	1.5	0.10	1.8	0.14
تونس	14.0	1.02	4.2	0.33
الجزائر	22	1.60	3	0.23
جيبوتي	0.1	0.0	0.0	0.0
السعودية	379.2	27.65	370.9	29.53
السودان	22.7	1.65	4.7	0.37
الصومال	0.1	0.0	0.1	0.0
العراق	289	21.07	60.5	4.81
عمان	1.5	0.10	5.2	0.41
قطر	13.7	0.99	15.3	1.21

الكويت	56.6	4.12	54.3	4.32
لبنان	194.4	14.17	193.4	15.39
ليبيا	26.5	1.93	8.2	0.65
مصر	149.1	10.87	302.3	24.06
المغرب	7.8	0.56	16.4	1.30
موريتانيا	0.9	0.06	0.1	0.0
اليمن	10.1	0.73	2	0.15
المجموع	1371	100	1256	100

المصدر: انظر الملحق 4/8 من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006[14]

تبين معطيات الجدول(10) أن السعودية تحتل الموقع الأول، بالنسبة إلى التجارة السورية البينية مع الدول العربية(27.65% للصادرات، و29.53 للواردات)، تليها في الموقع الثاني مصر (10.87 % للصادرات، و24.06% للواردات)، ثم تأتي لبنان في الموقع الثالث (14.17% للصادرات،و 15.39 للواردات)، ثم العراق(21.07 للصادرات، و4.81 للواردات)، ثم الأردن (11.37% للصادرات و9.47% للواردات)..الخ. ومن الواضح ان صادرات سورية إلى هذه الدول العربية الخمس تشكل نحو 85.13 بالمائة من إجمالي الصادرات السورية إلى الدول العربية، في حين تشكل وارداتها منها نحو 83.26 بالمائة من إجمالي واردات سورية من الدول العربية.

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

1- لا تزال حصة التجارة العربية الكلية، من التجارة العالمية، دون المستوى المطلوب، فهي بالنسبة للصادرات تمثل نحو 4.5 بالمائة بالمتوسط، أما بالنسبة للواردات فهي لا تزيد على 3 بالمائة بالمتوسط.

2- تساهم المواد الخام، وخصوصا النفط ومشتقاته، بنسبة 80 بالمائة، من حجم التجارة العربية الكلية، تليها الزراعة، في حين مساهمة المنتجات الصناعية السلعية لا تزال ضعيفة، وهذا يؤكد الطابع الريعي للاقتصادات العربية.

3- إن النمو السريع نسبيا، في قيمة الصادرات، وكذلك الواردات، خلال السنوات الثلاث الأخيرة، من الفترة المدروسة، يعود إلى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته، ولا يعكس أي تغيير هيكلي في قوام الاقتصادات العربية، ولا في صادراتها.

4- فيما يخص التجارة العربية البينية، يلاحظ استمرار وجود الكثير من العقبات والحواجز، غير الجمركية، بعضها من طبيعة فنية وإدارية، وبعضها الآخر من طبيعة مالية ونقدية، مع أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد نصت على ضرورة إزالتها.

5- استمرار الخلاف على قواعد المنشأ، وعلى الرسوم والضرائب، ذات الأثر المماثل..الخ،وعدم وجود آلية دقيقة، وملزمة لفض المنازعات بين الدول العربية.

6- تشابه الهياكل الاقتصادية العربية يجعل الدول العربية حذرة جدا أمام فتح أسواقها، حماية لمنتجاتها الوطنية.

7- استمرار وجود العوائق أمام حرية انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال، بين الدول العربية.

8-إن ترامي أطراف الوطن العربي، وتباعد أقطاره، خصوصا تباعد دول المغرب العربي عن دول المشرق العربي، يجعل النشاطات التجارية لهذه الدول تتوجه نحو الجوار الإقليمي، خصوصا في ظل غياب وسائط النقل السريع، وارتفاع تكاليف الراهن منها، والتعقيدات البيروقراطية عند عبور الحدود.

المقترحات:

1- تسريع عمليات التكامل الاقتصادي العربي، بما يعيد هيكلة الاقتصادات العربية، على أساس المزايا النسبية في كل بلد عربي، واستخدام الفوائض المالية العربية الكبيرة، لتحقيق ذلك على أسس تجارية.

2- توحيد معايير المواصفات العربية للسلع العربية، وتوحيد آلية اعتمادها وتطبيقها.

3- توحيد التعريفات الجمركية، وإسقاطها كلياً عن السلع ذات المنشأ العربي.

4- ربط الوطن العربي بشبكة للنقل البحري، والبري(خطوط حديد سريعة، وطرق برية دولية)، وهذا يقلل من تكاليف التجارة العربية البينية، ويقصر المسافات بين أجزاء الوطن العربي المترامية الأطراف.

5- العمل سريعا على إزالة مختلف أنواع العقبات(فنية، إدارية، مالية..الخ) التي تحول دون تنمية المبادلات التجارية العربية البينية. وتسهيل انتقال الأشخاص، ورؤوس الأموال، بين الدول العربية.

6- إدماج قطاع الخدمات في الدول العربية ضمن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

7- إنشاء بنك للمعلومات الدقيقة حول الأسواق، والمنتجات، والطلب، وتسهيل الوصول إليه في مختلف الدول العربية.

المراجع:

1-جامعة الدول العربية، مكتب الأمانة، *وثائق مؤتمر القمة العربي/1996*، وثيقة القرارات الاقتصادية.

2-جامعة الدول العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، *اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى/.1997*

3- نعوش، صباح، *منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: مواجهة المشاكل، نحو اتحاد جمركي عربي* www.aljazeera.net تاريخ الدخول 2007/7/21.

4-*الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2003، و عام 2006*. انظر أيضا صندوق النقد الدولي – *اتجاهات التجارة الخارجية، تقارير عام 2003، و عام 2006.*

5-*التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، الملحق 1/8، صفحة واحدة*

6-صندوق النقد العربي، *تقديرات الصندوق لعام 2006. انظر أيضا الملحق 8/(صفحة واحدة)2، من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.*

7- صندوق النقد الدولي، *اتجاهات التجارة الخارجية/ 2006.*

8-صندوق النقد العربي، *التجارة العربية البينية: التقرير الاقتصادي لعام 2000 وعام 2006.*

9- *انظر الملحق 3/8 (صفحة واحدة)من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006.*

10-*انظر الملحقين 4/8 (صفحة واحدة)و5/8 (صفحة واحدة)، من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2006.*

11- *الملحق 4/8 (صفحة واحدة)، من التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام 2006.*